في مفهوم نظرية الاستلزام التخاطبي

الكلمة المفتاح :الاستلزام التخاطبي

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

طالب الدكتوراه
أنمار إبراهيم احمد
Anmar_53@yahoo.com

أ.م. د. خالد سهر محيي
الجامعة المستنصرية - كلية الآداب
drkhalidsahar@yahoo.com

الملخص

يحاول البحث الكشف عن مفهوم نظرية الاستلزام التخاطبي؛ من خلال بيان مصطلح الاستلزام ومفهومه. وقد تبين أَنَّ مصطلح الاستلزام التخاطبي هو المصطلح الأنسب في حقل الدراسات التداولية من مصطلح الاقتضاء التخاطبي؛ إذ إِنَّ مفهوم الاستلزام المبني على اللزوم يستوعب مفهوم الاقتضاء ويتضمنه، وقد تطرق البحث إلى الأصول والمنطلقات التي انبثق منها (الاستلزام التخاطبي)، وقد وجد البحث أَنَّ الاتجاه التحليلي الذي اهتم بفلسفة اللّغة الاعتيادية هو الاتجاه الأقرب الذي انبثقت منه هذه النظرية في بُعدها الاستعمالي، وقد ظهر تأثير هذا الاتجاه على فلسفة (بول كرايس) الذي أسهم بشكلٍ كبيرٍ في ترسيخ فلسفة اللّغة الاعتيادية، ولاسِيَّمَا تحليله لمعنى المتكلم أو ما يعرف بـ (النظرية القصدية للمعنى)، التي تشكلت منها فيما بعد (نظرية الاستلزام) بمبدأها العام في التعاون والقواعد الحوارية المتفرعة عنه، وتوصل البحث إلى أَنَّ هذه النظرية واستنادًا إلى دراسات بعض النقاد العرب تشتغل على اللّغة الاعتيادية أكثر من اشتغالها على اللّغة الأدبية؛ لأَنَّ الأخيرة تقوم على الخيال غالبًا وهو يبتعد عن الواقع اليومي الذي تحاول هذه النظرية استثماره والاشتغال عليه، والله الموفق.

إضاءة:

تمثل نظرية الاستلزام التخاطبي إحدى النظريات التداولية المهمة، وقد تبلورت هذه النظرية على يد الفيلسوف الانكليزي بول كرايس (Paul Grice) (١٩١٣-١٩٨٨)، وتعد هَذْهِ النظرية تطورًا طبيعيًا نتج عن نظريات سابقة، ولاسِيَّمَا نظرية الأفعال الكلامية التي جاء بها أوستن، وطوّرها تلميذه سيرل، وقد عمل كرايس على بلورة نظرية متكاملة من خلال إيجاده مبدأً عامًا فِي الخطاب أطلق عليه اسم (مبدأ التعاون)، وقد فرّع عنه قواعد حوارية تسعى إلى ضبط الحوار وتقنينهِ.

الاستلزام: المصطلح والمفهوم

يأتي مصطلح الاستلزام Implicature بالإنكليزية من الفعل Implicate، الذي يعني أَنْ تشمل أو تُضمّن شيئًا، وأصله من اللاتينية Implicare بمعنى يُورط أو يوحد[١]، وهو في الاصطلاح النقدي (التداولي): ((مكوّن لمعنى المتكلم الذي يشمل جانبًا مما يعنيه ملفوظ المتكلم من دون أَنْ يكون جزءًا مما يُقال))[٢]، وقد وضعه بصيغتهِ المعروفة فيلسوف اللسانيات (بول كَرايس Paul Grice، ١٩١٣-١٩٨٨)، ووضع قواعده[٣].

أَمّا مفهوم الاستلزام فيُعَدُّ من المفاهيم المنطقية؛ فهو يرتكزُ في عملية اشتغالهِ على آلية مهمة، وهي آلية (اللزوم)، واللزوم – كما يرى طه عبدالرحمن – يفيدُ معنى الانتقال، كما في قولنا: (لزم شيءٌ من شيءٍ) أي تولّدَ منه بنقلةٍ مخصوصةٍ، كما أَنَّه يُستعملُ بصددِ الأقوال كما يُقالُ: (لَزِمَ عن قوله كذا)، ويسمى القول الذي لَزِمَ منه قولٌ آخر بـ (الملزوم)، ويُسمى هذا القول الآخر بـ (اللازم) [٤].

فالاستلزام إذن آليةٌ تقومُ على التفكير المنطقي؛ إذ إِنَّ المنطق هو ((علمٌ يبحثُ في قوانين اللزوم [...] أو هو علم اللزوم)) [٥].

وقد ميّزَ طه عبدالرحمن في معنى اللزوم بين (عملية الانتقال) و(حاصل هذه العملية) أي نتاجُها المتمثل بالأثر، الذي يصاحبُ أطوارَ هذه العملية؛ فعملية الانتقال – بِحَسَبِ طه عبدالرحمن – قد اشتُقَ لها لفظ (الاستلزام)؛ وبذلك حُدَّ المنطق بأَنَّه: (علم الاستلزام)، أَمّا حاصلُ هذه العملية فقد استُعملَ لها لفظ (الدليل)، إِلَّا أَنَّنا نلحظ أَنَّ طه عبدالرحمن يُفضلُ استعمال المنطقيين المسلمين وهو مصطلح (الاستدلال)، الذي يدلُ على المعنيين معًا، وهما (فعل الانتقال)، و(أثر هذا الانتقال)؛ وهو يدلُ بصيغتهِ الصرفية (استفعل) على معنى (الطلب)؛ مما يجعلهُ أَقرب الألفاظ للدلالة على ما يدلُ عَليهِ لفظ (اللزوم)[٦]،

ويمكن بيان ذلك على وفق الخطاطة الآتية[٧].

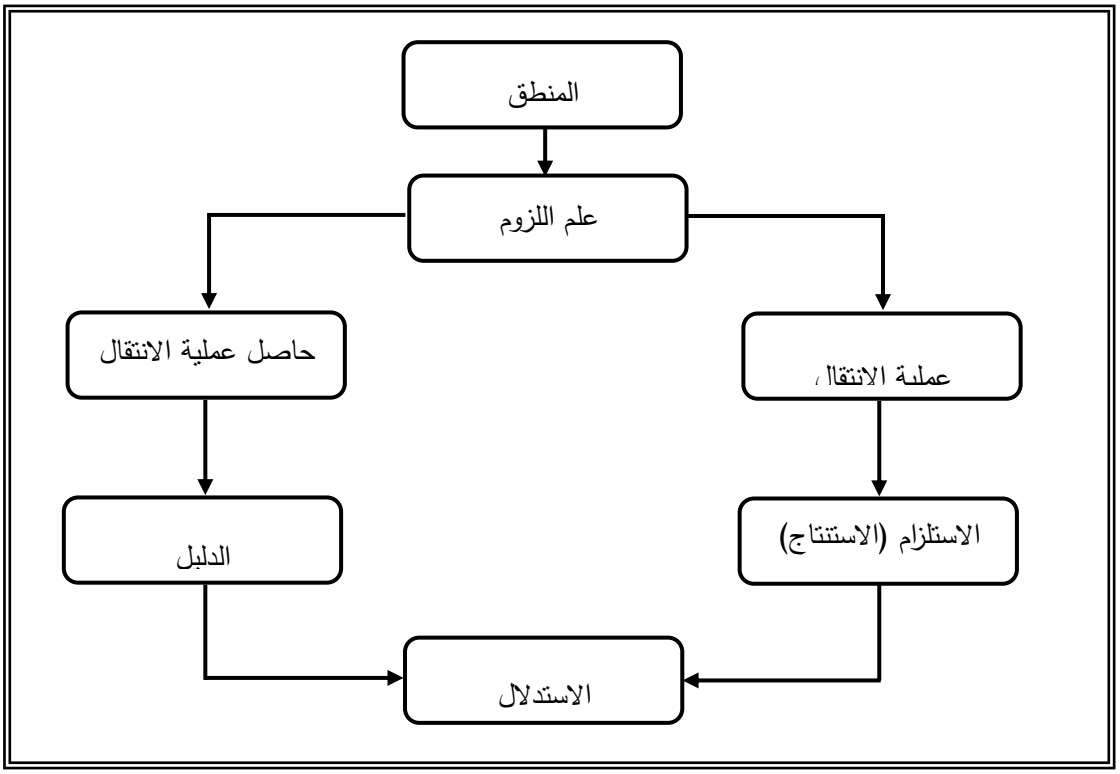

ولذلك فإنَّنا نرى أَنَّ ترجمة مصطلح (Implicature) إلى مفهوم (الاستلزام) أَقربُ منه إلى مفهوم (الاقتضاء)؛ إذ إنَّ مفهوم الاستلزام يشمل كلا المعنيين الحاصلين في معنى اللزوم، وهما عملية الانتقال، وحاصل هذه العملية وهذا الانتقال يتخذُ صورةً مخصوصةً؛ من خلال عملية إنبناء شيء على شيء – كما هو رأي طه عبدالرحمن – الذي عادَ فيما بعد ليقرر أَنْ لا فرقَ بين لفظ (اللزوم)، ولفظ (الاستدلال)، إلَّا من حيث أَنَّ الأول يدلُ بمضمونهِ على معنى (الاقتضاء)، وهو أقوى من معنى (الطلب)، الذي يدلُ عَليهِ الثاني بصيغتهِ؛ إذ إنَّ كلَ اقتضاءٍ طلبٌ، وليس كلُ طلب اقتضاءً، ومن حيث أَنَّ الثاني اسُتعمل في معنى (حاصل الاستنتاج)، بينما الأول لم يستعمل في هذا المعنى، وإنْ اسُتعمل فيه لفظٌ مشتقٌ منه وهو اللازم[٨].

وبذلك يمكن أنْ نفهمَ أَنَّ مفهوم الاستلزام المبني على اللزوم يستوعب مفهوم الاقتضاء ويتضمنهُ؛ فالاقتضاء قائم على الطلب، والطلبُ يدخل ضمن مفهوم الاستلزام؛ وعليه فإنَّ الاستلزام مفهوم كلي يتضمنُ مفهوم الاقتضاء.

وقع وضع الباحث (محمد السيدي) مصطلح الاستلزام مقابلاً للمصطلح الأجنبي Implicatire، فهو يرى أَنَّ مفهوم الاستلزام أَقرب إلى الدراسات التداولية، في حين أَنَّ مفهوم الاقتضاء قريبٌ من المفاهيم المنطقية[٩]، فضلاً عن غيرهِ من الباحثين الذين اختاروا هذا المصطلح مقابلاً للمصطلح الأجنبي (Implicatire)، لأسباب أُخرى منها أَنَّ هذا المصطلح ورد بمعناه – تقريبًا– في الموروث الفكري العربي في أثناء حديثهم عن دلالة الاستلزام ودلالة التضمين ودلالة المطابقة في علم الدلالة العربي[١٠]، كما ورد هذا المصطلح في أثناء حديث البلاغيين العرب القدماء عن مفهوم اللازم والملزوم[١١]، والكناية وانتقالاتها اللزومية في مثل قولهم (فلان كثير الرماد)؛ وبذلك فنحن نرى أَنَّ مصطلح (الاستلزام التخاطبي) هو الأنسب في حقل الدراسات التداولية من (مصطلح الاقتضاء التخاطبي)، للأسباب التي مرَّ ذكرها، لاسِيَّمْا ما قدمناه من أَنَّ مفهوم الاستلزام المبني على اللزوم يستوعب مفهوم الاقتضاء ويتضمنهُ؛ لأَنَّ هذا الأخير يقوم على الطلب، والطلبُ يدخل ضمن مفهوم الاستلزام، وممن اختار مصطلح (الاستلزام التخاطبي) الدكتور (أحمد المتوكل) في بحثه الموسوم (الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة)[١٢]، وممن سمّاه (بالاستلزام التخاطبي) الدكتور (بنعيسى أزاييط) في كتابه (الخطاب اللساني العربي هندسة التواصل الإضماري من التجريد إلى التوليد)[١٣]، وقد سلكت الباحثة ليلى كادة مسلك ((أولئك الذين وضعوا الاستلزام في مقابل المصطلح Implicature، لأَنَّه المسلك الذي اشتدت عنايتهُ بضروب القول جميعها على اختلاف وظائفها، وتعدد أغراضها، وتباين أشكالها؛ فرفضوا أنْ يظلوا أسارى للجانب المنطقي من اللغة الذي يدور في فلكهِ مصطلح الاقتضاء))[١٤]، إلَّا أَنَّنا نرى أَنَّ السبب الذي أوردتُهُ الباحثةُ في كون الاقتضاء يدورُ في فلك المنطق غير كافٍ لتفضيل مصطلح الاستلزام عَليهِ؛ لأَنَّ الاستلزام قائم على اللزوم أَيضًا، وهو ذو بُعد منطقي، ولكن كون مفهوم الاستلزام أشمل من مفهوم الاقتضاء هو السبب الأكثر مقبوليةً في نظرنا، لاسِيَّمْا وأَنَّ هذا الأخير قائمٌ على الطلب الذي يدخلُ ضمن مفهوم الاستلزام.

هذا فيما يخصُ مصطلح (الاستلزام)، أَمّا عن كونه تخاطبيًا أو تحاوريًا، فقد وقعَ اختيارُنا في ذلك على لفظة (التخاطب)؛ لأَنَّ مفهوم التخاطب اشمل؛ إذ تتجهُ فيه التصورات نحو المتلقي، وتأثير هذه النظرية في مفهوم الاستلزام، لاسِيَّمْا وأَنَّ مفهوم التلقي يتداخل كثيرًا مع مبدأ التعاون والمقصدية، وهما يشكلان الركيزة الأساسية والمهمة التي تقومُ عليها نظرية (الاستلزام التخاطبي)، والقواعد التخاطبية التي تتحكم في أسلوب المحادثة، وطرائق إنتاج الخطاب فيها؛ بوصفها قواعد تشاركية تقتضي وجود طرفين في الخطاب حتّى يتم إنتاج معنى معين؛ نتيجة لخرق إحدى قواعد المحادثة التي نصَّ عليها كرايس.

الاستلزام التخاطبي: الأصول والمنطلقات:

أ. النظريات السابقة:

إِنَّ الحديث عن نظرية (الاستلزام التخاطبي) يقودُ بالضرورة إِلى معرفة النظريات التي أدت إِلى ظهور هذه النظرية، وحديثنا هنا يدور في الإطار الكلي لهذا العلم وهو (التداولية) التي تقوم على منظومة تعتمد مفاهيم عِدَّة وأدوات إجرائية مختلفة؛ بغية تحقيق الهدف الذي ترتكزُ عَليهِ التداولية وهو الجانب التواصلي.

ولعل من أهم النظريات التي تُعدُّ من الركائز المهمة في الجانب التواصلي للغة هي (نظرية أفعال الكلام) التي تستندُ في معظم مفاهيمها على أصول فسلفية ومنطقية، وهي آراء قال بها فتجنشتاين وتبناها أوستين وسيرل فيما بعد، وقد شكّلت هذه الآراء أُسسًا مهمةً؛ لدراسة ((مقاصد المتكلم ونواياه؛ فالمقصود يحددُ هدفَ المرسِل من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفظُ بها، وهذا ما يساعدُ المتلقي على فهم ما أُرِسلَ إليه، ومن ثم يصبحُ توافر القصد والنية مطلبًا أساسيًا، وشرطًا من شروط نجاح الفعل اللغوي الذي يجبُ أنْ يكونُ متحققًا ودالاً على معنى)) [١٥].

لقد حاول أوستين تحريكَ مجال اللغة وتوسيَعه وجعلَه ميدانًا تُنجزُ فيه الأعمالُ، وهذا يعني أَنَّ عملية ((إنشاء جملة لسانية هو في حدِ ذاتهِ فعلٌ لغويٌ ينتمي إِلى نظرية اللغة التي تُعدُّ جزءًا لا يتجزأ من نظرية الفعل))[١٦]، مما يجعل اللغة عند أوستين ((ليست مجردَ أداةٍ للإخبار والوصف، بل وسيطًا لبناء الواقع والتأثيرِ فيه وتحويله)) [١٧].

وقد رأى أوستين أَنَّ الفعلَ اللغوي يمرُ بمراحل ثلاث هي: مرحلة التلفظ، ومرحلة النطق، ومرحلة الخطاب؛ ففعل التلفظ يتعلق بالحروف ومخارجها، وفعل النطق يتعلق بمقصدية العبارة، في حين يختص فعل الخطاب بمقصدية المتكلم(١٨).

وبذلك يتبين أَنَّ أوستين يميزُ بين مقصدية العبارة من حيث كونها تلفظًا، وبين مقصدية المتكلم الناتجة من العبارة والمفهومة من السياق.

وقد قسّمَ أوستين في بداية الأمر الكلام على قسمين: أحدُهما يتعلق بالملفوظات التقريرية، وهي جمل تقريرية تقدمُ أخبارًا تستندُ إلى ثنائية الصدق والكذب، والقسم الآخر يتعلق بالملفوظات الإنجازية وهي لا تصفُ شيئًا فلا تتعلقُ بالصدقِ أو الكذب، بل تتعلق بإنجاز الفعل بوساطة التلفظ(١٩).

وقد ركّزَ أوستين في هذه المرحلة من تفكيرهِ على ترسيخ ثنائية الوصف/الإنجاز؛ فهو يرى أَنَّ الجملَ الوصفية إنَّما تصفُ حالةً معينة من دون فعل؛ فهي لا تتجاوز القولَ الملفوظَ، في حين أَنَّ الجملَ الإنجازية تنجزُ قولاً وفعلاً في آن واحد(٢٠).

وفي مرحلةٍ لاحقةٍ من تفكير أوستين انتقد التقابل الذي وضعهُ بين ثنائية الصدق/الكذب بوصفهِ غيرَ فعّال في التمييز بين الجمل الوصفية والجمل الإنجازية؛ نظرًا إلى إمكان توظيف هذا المعيار؛ لتقويم الجمل الوصفية، والجمل الإنجازية على حدٍ سواء(٢١)، وهذا يعني أَنْ لا وجود لثنائية وصف/ إنجاز عند أوستين في نهاية الأمر، فهو قد ركّزَ بشكل نهائي على المقصود من القول، وبذلك فإنَّ المتلفظ بأية جملة تنتمي إلى لغة طبيعية معينة يقوم بثلاثة أصناف من الأفعال الكلامية:

١. فعل القول.

٢. الفعل المتضمن في القول.

٣. الفعل الناتج عن القول.

فالأول يتشكل من عملية تركيب الألفاظ في جملة مفيدة، وهو يشملُ الجانبَ الصوتي، والتركيبي، والدلالي للجملة، ويشيرُ الثاني إلى الفعل المنجز في أثناء القول، في حين يشيرُ الثالث إلى الأثر الذي يُحدثهُ الكلام لدى المخاطَب(٢٢).

وقد أكمل سيرل عمل أستاذه أوستين الذي تأثر بِهِ كثيرًا؛ من خلال التركيز على مسألة (القصد)؛ فقد ميّز سيرل في نظرية (أفعال الكلام) بين نمط الفعل الكلامي، وبين

المحتوى القضوي للفعل الكلامي؛ فالمتكلم يستطيع إنجازَ ثلاثةِ أنواعٍ مختلفةٍ من الفعل الكلامي؛ من خلال النطق بثلاث جمل مختلفة كما في المثال الآتي:

– إركبْ السيارة ⟵ سوف تركبُ السيارة ⟵ هل ستركبُ السيارة ؟

ففي كل جملة يتم التعبير عن مضمون قضوي مؤداه أنك سوف تركب السيارة، إلَّا أَنَّنا نلحظ أَنَّ طريقة التعبير عن هذا المحتوى القضوي يتجلى في صور مختلفة من الأفعال الكلامية؛ فالفعل الأول لَهُ قوة الأمر، والفعل الثاني لَهُ قوة التنبؤ، والفعل الثالث لَهُ قوة السؤال[٢٣]؛ وبذلك تؤدي المقصدية في الكلام دورًا مهمًا في تحديد المعنى لدى المتكلم، وهو ما يعملُ المتلقي على تحديده بمساعدة القرائن والسياق.

ب. تأثير الفلسفة التحليلية:

شكلتْ الفلسفة التحليلية، ولاسِيَّمْا فلسفة اللغة الاعتيادية نقطة الاهتمام بمقاصد المتكلمين، وطريقة استعمالهم للغة، وكيفية تداولهم لها، ((فقد أصبحت اللغة وفقًا لهذا التصور (لعبةً وأداءً))) [٢٤]، وهذا يدلُ على مرونة اللغة وقدرتها على إفراز معاني عدة ذات طبيعة مختلفة؛ نتيجة للتلاعب بطرائق استعمالاتها؛ إذ إِنَّ معاني الكلمات تتعدد على وفق تعدد استعمالاتها في اللغة الاعتيادية، فضلاً عن مراعاة النظام اللغوي والسياقات اللغوية الواردة فيها، وقد شكلتْ هذه الأفكار ((منطلقًا لنشأة التداوليات المعاصرة المرتبطة أساسًا بأفعال الكلام، أو الأفعال الإنجازية، حيث أولتْ الجانب الإنجازي مكانةً خاصةً في تحليل الكلام (القول)، وفق متغيرات الوضع المقامي، والخلفيات النفسية والمعرفية للمتكلم، وعلاقاته بالمستمع، ومقتضيات المقام الخاصة والعامة))[٢٥]؛ وبذلك مثلتْ الفلسفة التحليلية للغة الاعتيادية أساسًا مهمًا في تكوين البُعد الاستعمالي للغة، بعيدًا عن بقية الاتجاهات الفلسفية الأخرى كالاتجاه الوضعي المنطقي، الذي ركز في إجراءاته التحليلية على اللغة المثالية؛ إذ إِنَّ اللغة الاعتيادية في نظر هؤلاء تنطوي على قصورٍ يجعلها خاطئةً؛ وهو ما يحتّمَ علينا بناء لغة اصطناعية يمكن من خلالها تجنب عيوب اللغة الاعتيادية[٢٦]، كما أَنَّ الاتجاه الظاهراتي ابتعدَ هو الآخر عن قضية الاستعمال اللغوي؛ لأَنَّ الفلسفة الظاهراتية لا تتبنى البعد الاستعمالي الاعتيادي للغات الطبيعية؛ بسبب فلسفتهِ اللاواقعية وبحثهِ في الشروط ما قبل الوجودية للأداء اللغوي وهي مرحلة تمثل كما يرى د. (محمود أحمد نحلة) ((غاية في التجريد، ولا علاقة لها بالاستعمال اللغوي، ولا بظروف استخدام اللغة، ولا بأحوال

أطراف الحوار، ولا بملابسات التواصل، ولا بأغراض المتكلمين ومن هنا فإنَّ المنظور الظاهراتي [...] لا يواجه المشكلة التي نحن بصددها، ولا يتبنى البعد الاستعمالي الاعتيادي للغات الطبيعية كمبدأ أساسي، ومن ثم فهو اتجاه غير تداولي))[٢٧].

وبذلك يتبين أَنَّ الاتجاه التحليلي الذي اهتم بفلسفة اللغة الاعتيادية هو أَقرب الاتجاهات عنايةً بالبعد التداولي للغة والجانب الاستعمالي لها، فضلاً عن اهتمامهِ بالمقصدية، والعلاقة بين اللغة والمتكلم، وقد مثّلَ الاستعمال الاعتيادي للغة عند هؤلاء الوسيلة الوحيدة؛ للكشف عن الاستعمال الصحيح لها؛ من خلال الأبحاث العميقة التي قامَ بها هؤلاء الفلاسفة حول طبيعة اللغة ووظائفها؛ بوصفها ذات طبيعة اجتماعية، وهو ما أكده فلاسفة مدرسة أكسفورد[٢٨]، الذين نظروا إلى اللغة على أَنَّها سلوكٌ اجتماعي، ودرسوا العلاقة بين المتكلم واللغة، ومقاصد المتكلمين، وأدائهم اللغوي.

وقد ظهر تأثيرُ هذه الفلسفة على (بول كرايس) الذي أسهمَ بشكلٍ كبيرٍ في ترسيخ فلسفة اللغة الاعتيادية، لاسِيَّمْا تحليلَهُ للمعنى لدى المتكلم أو ما يعرفُ بـ (النظرية القصدية في المعنى)، والتي تشكلتْ منها فيما بعد نظرية (الاستلزام التخاطبي) عنده، التي انطلقت في الأساس من نظرية الفعل الكلامي أو الحدث الكلامي، ذات الأصول اللسانية، التي قَالَ بها أوستين، وتطورت واستقرت عند سيرل، وهو ما سارت عَليهِ الدراسات النقدية العربية المعاصرة، كما هو لدى الباحث (العياشي أدراوي) الذي أكد أَنَّ نظرية الاستلزام التخاطبي انطلقتْ في الأساس من نظرية الفعل الكلامي، أو الحدث الكلامي ذات الأصول اللسانية، على اعتبار أَنَّ مفهوم (الاستلزام التخاطبي) أو الحواري ((يرتبط بشكل أساس بنموذج من نماذج التداولية، وهو نموذج (نظرية أفعال الكلام Speech Acts Theory))[٢٩]؛ مما يعني أَنَّ نظرية (الاستلزام التخاطبي) هي نظرية في إنتاج الخطاب من خلال التركيز على آليات الفعل الكلامي، إلَّا أَنَّ كرايس ووفقًا للباحث (العياشي أدراوي) طوّرها ((لصالح التحول من مرحلة الفعل اللغوي المباشر، إلى مرحلة الفعل اللغوي غير المباشر (Indirect Speech Act)، وما صاحبَ هَذَا التحول من تغيير في طبيعة التحاليل المقترحة لمقاربة الخطاب))[٣٠].

مفهوم الاستلزام التخاطبي عند كرايس:

بعد أنْ اعتمدنا مصطلح (الاستلزام التخاطبي) من دون غيره من المصطلحات الأخرى مثل: الاقتضاء وغيره؛ لأسباب ذكرناها آنفًا، نشيرُ إلى أَنَّ (الاستلزام التخاطبي) بوصفهِ نظرية، يرجع البحثُ فيها إلى المحاضرات التي ألقاها الفيلسوف اللغوي (بول كرايس) في جامعة هارفارد عام ١٩٦٧ وهي بعنوان: (المنطق والتخاطب)، ومحاضرات عام ١٩٧١ بعنوان: (الافتراض المسبق والاستلزام التخاطبي)[٣١].

ونظرًا إلى أَنَّ كرايس قد تأثر كثيرًا في الدرس الفلسفي المعاصر في اللغة، كغيرهِ من فلاسفة اللغة، إِلَّا أَنَّه يُعَدُّ الأبرز من بين أولئكَ الفلاسفة الذين اهتموا بدراسة اللغة الاعتيادية، وهي فلسفة تقوم على البُعد التحليلي الذي قادته مدرسة فلاسفة أكسفورد، وهذه المدرسة تنتمي إلى الفلسفة التحليلية وهي تمثل مرحلة متأخرة من مراحل تطورها، وقد تميزت هذه المدرسة عن بقية التيارات الأخرى في الفلسفة التحليلية من حيث إِنَّها تدرس استعمال الكلمات في سياقها الاعتيادي[٣٢].

تتعلق نظرية كرايس التخاطبية بالحوار والمحادثة، فهو قد لحظَ أَنَّ الناس في ((حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون؛ لذا ركّزَ كرايس على بيان الاختلاف بين (ما يُقال) وبين (ما يقصد)؛ إذ إِنَّ ما يُقال هو ما تعنيه الكلمات أو العبارات؛ من خلال قيمتها اللفظية، أَمّا ما يقصدُ فهو ما يريدُ المتكلمُ أَنْ يبلغهُ السامعَ بطريقةٍ غير مباشرةٍ، اعتمادًا على أَنَّ السامع قادرٌ على أنْ يصل إلى مراد المتكلم؛ من خلال ما يتوفر لديه من أعراف ووسائل استدلالية؛ وبذلك أراد كرايس أنْ يربطَ بين ما يحملهُ القول من معنى صريح explicitmeaning وما يحمله من معنى متضمن enexplicit meaning؛ وبذلك نَشَأَتْ عنده فكرةُ الاستلزام implicature[٣٣].

تنطلق هذه الفكرة – الاستلزام – عنده من أساس حواري تداولي للغة المستعملة بين المتخاطبين؛ فهو يرى أَنَّ العملية التخاطبية التي يقومُ بها المتخاطبون تستندُ إلى مبادئَ ومعارفَ مشتركة فيما بينهم، تخضعُ لقواعد حواريةٍ تهدفُ إلى تفعيل عمليةِ التواصل التي ترمي في الأساس إلى تحقيق الهدف من الحوار، والذي من دونه لا يتحقق هذا الحوار، والهدف من ذلك هو إيصال الفائدة المرجوة من عملية التخاطب؛ لذلك فهو يرى أَنَّ عملية التخاطب ليست عمليةً عشوائيةً، بل هي عمليةٌ خاضعةٌ لجملةِ قواعد ومحددات تسمح

بإيصال الحوار وتبادله بين طرفي العملية التخاطبية؛ وهو ما دفع كرايس إلى القول بإنَّ كل حوار يقومُ على مبدأ عام يخضعُ كل المتحاورين أطلق عَليهِ أَسم (مبدأ التعاون) [٣٤]، الذي يجب أنْ يسودَ العملية التخاطبية؛ حتّى يتم تحقيق الهدف من الحوار.

مبدأ التعاون Cooperative Principale والقواعد المتفرعة عنه:

أطلق كرايس على المبدأ التداولي للحوار أَسم (مبدأ التعاون Cooperative Princpale، وذلك في بحثه الموسوم بـ (المنطق والحوار)، وقد صاغه على الشكل الآتي: ((ليكن إسهامُكَ في الحوار بالقدرِ الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عَليهِ، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار))[٣٥]؛ وهذا يعني – ووفقًا لطه عبدالرحمن – أَنَّ على أطراف الحوار أنْ يتعاونوا فيما بينهم؛ لتحصيل المطلوب بمعنى أَنَّه يجبُ أنْ يتعاونَ المتكلمُ والمخاطبُ على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وهذا الهدف قد يكونُ محددًا قبل دخولهما في الحوار، أو قد يحصلُ في أثناء الحوار[٣٦].

وبما أَنَّ هذا المبدأ يتحدد في أثناء الحوار فهو إذن مبدأ تفاعلي تشاركي يقتضي عند كرايس ((أَنَّ التفاعلات الحوارية تُبَلِغُ مقاصدَها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار، وهو ما يتطلب أنْ يكشفُ المتحاورون عن مقاصدهم، أو على الأقل التوجه العام لهذه المقاصد؛ وبذلك افترض وجودَ تعاونٍ بين أطراف الحوار على تحقيق المطلوب)) [٣٧].

ثم رأى كرايس أَنَّ العملية التخاطبية التي تقوم على التعاون الحواري بين المتخاطبين ترتبط بقواعد تخاطبية تضبط عملية الحوار، وهذهِ القواعد حددها كرايس بما يأتي[٣٨]:

١. قاعدة الكم Maxim of quantity: وهي تتفرع إلى قاعدتين أساسيتين هما:
   أ- لتكن إفادتُكَ للمخاطب على قْدرِ حاجتهِ.
   ب- لا تجعلْ إفادتَكَ تتجاوز الحد المطلوب.
٢. قاعدة الكيف Maxim of quality: ويقصدُ بها منع إدعاء الكذب، أو إثبات الباطل؛ ولذلك يُطلب من المتكلم ألَّا يوردَ من العبارات سوى تلك التي وقف على دليلٍ يثبتُ صدقها، وقد تم تفريعها إلى:
   أ- لا تقلْ ما تعلم خطأهُ.
   ب- لا تقلْ ما ليس لكَ عليه دليل.

٣. قاعدة العلاقة، أو المناسبة، أو الملاءمة، أو الورود Maxim of relevance: وهي تقتضي منع المتكلم من أنْ ينزلق إلى مقاصد أُخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب؛ وذلك من خلال مراعاة علاقة المقال بالمقام؛ فهي تقتضي أَنْ يكون الإسهام في الحوار المتبادل واردًا، ومناسبًا، وملائمًا.

٤. قاعدة الصيغة، أو الجهة، أو الكيفية Maxim of manner: وهي قد تختلفُ عن سابقاتها من حيث إنَّها لا ترتبطُ بما قيل، بل بما يرادُ قولهُ، أو بكيفية إيراد المقول، والطريقة التي يجبُ أنْ يُقالَ بها، وهي تهدف إلى تجنبِ الاضطراب، والملل، والإيجاز المخل في الحوار، وهي ترتبط بقاعدة أساسية يمكن أنْ نُعبرَ عنها بـ (التزام الوضوح) أو (كن واضحًا) ويندرج تحتها قواعد فرعية هي:

أ- ابتعد عن الإبهام.

ب- تجنب الغموض.

ت- لتتكلم بإيجاز.

ث- لترتبْ كلامَكَ، أو كن منهجيًا أو منظمًا.

وقد أشار الباحث (العياشي ادراوي) إلى أَنَّ ((هذهِ القواعد تستهدفُ من وجهة نظر كرايس مبتغًى واحدًا يتمثلُ في ضبط مسار الحوار بحيثُ يؤكدُ على أَنَّ احترام هذه القواعد، فضلاً عن المبدأ العام، هو السبيل الكفيل بجعلنا نُبلِّغُ مقاصدَنا؛ حيث يُفضي كلُ خروجٍ عنها – أو عن إحداها – إلى اختلال العملية الحوارية، وفي هذه الحالة على المحاور أنْ ينقلَ كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيهِ المقام، وهو ما تناوله تحت مفهوم (الاستلزام الحواري)، كما تناول مسألة القصد التي اعتبرها من الخصائص الأساسية للخطاب؛ فكل حوار يتطلبُ استحضار المقاصد؛ حتّى يقومَ تعاونٌ بين المتحاورين ويفهمَ كلٌ منهما الآخر، وفي الوقت نفسهِ يلائم الملفوظ مع السياق)) [٣٩].

وهذا يعني أَنَّ هنالك ترابطًا قويًا بين (مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه)، وبين الاستلزام التخاطبي أو الحواري؛ إذ إنَّ الاستلزام التخاطبي إنَّما ينتجُ بسبب خرق إحدى القواعد الأربعة مع عدم التخلي عن مبدأ التعاون. ويمكن أنْ نسوق أمثلة على ذلك، وهي مبثوثة في كتب الدراسات النقدية التي عالجت نظرية (الاستلزام التخاطبي) عند كرايس،

ولعل من الأمثلة على خرق قاعدة (الكم) الحوار الآتي بين الأم والابن، إذ تسأل الأمُ ابنها: هل اغتسلتَ ووضعتَ ثيابكَ في الغسالة؟ يجيب الابنُ: اغتسلتُ.

لقد سألت الأمَ ابنها عن أمرين، لكنه أجاب عن واحدٍ وسكتَ عن الثاني؛ وبذلك جاءتْ إجابتُهُ أقلَ من القدْرِ المطلوب؛ وبذلك تم خرقُ قاعدة الكم[٤٠].

وفي مثال آخر بين أستاذين يسأل أحدهما الآخر: هل زيدٌ مستعدٌ لمتابعة دراستهِ الجامعية في قسم الفلسفة؟ فيجيبُ الآخر: إنَّ زيدًا لاعبُ كرة قدم ممتاز.

فإجابة الثاني تبدو غير ملائمة لسؤال الأول؛ مما نتجَ عنه خرق قاعدة ((الملاءمة أو الورود)) [٤١]، وهكذا خرق قاعدة (الكيف) في قول القائل لمحاورة (الجو جميلٌ) في يومٍ ممطر، فهو غير صادق في دعواه؛ مما نتج عنه خرق قاعدة (الكيف) التي تستلزم الصدق في الحوار، أو امتلاك الدليل على إثباتهِ[٤٢]، أَمّا قاعدة (الصيغة) فهي تستلزم (الوضوح، والدقة، وعدم الغموض، والإيجاز) في الحوار والإخلالُ بها يقتضي خرقُ هذه القاعدة[٤٣].

في حين نلحظُ أَنَّ المثال الآتي يستوفي القواعد الحوارية كلها؛ إذ يقول شخص لآخر: أين مفاتيح السيارة؟ فيجيبهُ: على المائدة؛ إذ إنَّ مبدأ التعاون والقواعد التخاطبية كلها متحققة في هذه المحاورة؛ فقد أَجَابَ الشخص الثاني، إجابةً واضحةً، تتحقق فيها قاعدة الصيغة، وكانت الإجَابَة صادقة، تحققتْ فيها قاعدةُ (الكيفية) واستخدمَ فيها القدْر المطلوب من الكلمات؛ مما أدى إلى تحقيق قاعدة (الكم)، وكانت الإجَابَة ذات صلةٍ بالسؤال، أدى إلى تحقق قاعدة (المناسبة، أو الملاءمة، أو الورود)[٤٤].

من جانبٍ آخر رأى كرايس أَنَّ الاستلزام التخاطبي (الحواري)، يرتبط بالسياق، فهو إذن متغير دائمًا بتغير السياقات التي يردُ فيها وقد يسمى استلزامًا عامًا، بخلاف مقابلهِ الذي أطلق عَليهِ أَسم (الاستلزام العرفي)؛ فهو يقوم على ما تعارفَ عَليهِ أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالاتٍ معينةٌ لا تتغير مهما اختلفت بها السياقات وتغير التراكيب، مثال ذلك لفظة (but) في الانكليزية ونظيرتها (لكن) في اللغة العربية فهي هنا وهناك تستلزم دائمًا أن يكون ما بعدها مخالفًا لما يتوقعهُ السامعُ مثل زيدٌ غنيٌ لكنهُ بخيلٌ[٤٥]، وقد يسمى هذا استلزامًا خاصًا.

محاولات تطوير مبدأ التعاون:

حاول النقاد بعد كرايس أَنْ يطوّروا ويضعوا على قواعدهِ الحوارية، ومبدئهِ العام في التعاون قواعد أُخرى انطلاقًا من مبادئ جديدة رأوا فيها إضافاتٍ ضروريةً لإتمام عملية التخاطب، وقد رأى هؤلاء النقاد أَنَّ مبدأ كرايس التعاوني يقصرُ النظرُ فيه على الجانب التبليغي من التخاطب من دون الجانب التهذيبي؛ لذا حاولوا إيجاد مبادئ أُخرى تجمعُ إلى عنصر (التبليغ)، عنصرَ (التهذيب)، وقد أوردَ الناقد طه عبدالرحمن جملةً من هذه المبادئ التي ذكرها النقاد ومنها[٤٦]:

١. مبدأ التأدب، الذي ذكرته (روبين لاكوف) وقوامُهُ (لتكن مؤدبًا)، وقد فرعته إلى قواعد هي:

أ- قاعدة التعفف: التي تقتضي أَنْ يستعمل المتكلم من العبارات ما يُمَكِّنُهُ من حفظ مسافة بينهُ وبين المخاطب، متجنبًا كل صيغة تحملُ دلالةً وجدانيةً مثل أفعال القلوب، وعدم استعمال عبارات الطلب المباشرة أو التدخل في الشؤون الخاصة للمخاطب إلَّا بعد الاستئذان منه والاعتذار بعد ذلك.

ب- أَمّا قاعدة التشكك: فتقتضي أنْ يستعمل المتكلم أساليب التشكيك والتخيير من دون التقرير مثل قول القائل: (قد يكون من المفيد تحصيل ما في هذا الكتاب).

ج- قاعدة التودد: وتقتضي أنْ يتودد المتكلم إلى المخاطب في أثناء خطابه من خلال استعمال الأساليب التي تقوي علاقة التضامن والصداقة.

لكن مع ذلك فقد أُنتقد هذا المبدأ؛ لأَنَّه ((جَمَدَ على الجانب التجريدي من عنصر التهذيب المُقوَّم للتخاطب، وأهملَ الجانب العملي والإصلاحي منه))[٤٧]؛ لذا جاءوا بمبدأ آخر تنضبط فيه عملية التخاطب وهو:

٢. مبدأ التواجه واعتبار العمل: وقد قال بِهِ نبلوب براون وستيفين لفنيسون وقوامه (لِتصنْ وجه غيرك)، وهو يقوم على مفهومين أساسيين:

أ- مفهوم (الوجه): الذي هو عبارة عن الذات التي يدعيها المرء لنفسه، والتي يريدُ أنْ تتحددَ بها قيمتُهُ الاجتماعية.

ب- مفهوم (التهديد): الذي هو نقيض (الصيانة) وهو يمثل الأقوال التي تعوق بطبيعتها إرادات المستمع أو المتكلم في دفع الاعتراض؟

وقد أُنتقد هذا المبدأ بانتقادات عدة، لعل من بينها أَنَّ التأدب الذي يعكسه ظاهر الخطاب قد لا يكون مؤشرًا صادقًا على النوايا التي يُبطنها المرسل تجاه المخَاطَب، مما يجعلُ تأويلَ الخطابِ خاطئًا[٤٨].

٣. ثم أورد (ليتش) (مبدأ التأدب الأقصى، واعتبار التقرب)، وقد عَدَّهُ مكملاً لمبدأ التعاون، وقد أورده في صورتين إحداهما: ايجابية والأخرى سلبية وهما:

- أكثرْ من الكلام المؤدب.
- قلّلْ من الكلام غير المؤدب.

وهاتان الصورتان في رأي (ليتش) تجنب المتحاورين من الوقوع في النزاع أو ما يمنع التعاون؛ فهو ينطلق من مبدأ التعاون مقرًا بأهميته بوصفهِ الأساس المفترض لتوجيه طرفي الخطاب؛ لأَنَّه الرابط بين قصد المرسل في خطابه ومعنى الملفوظ الدلالي، وهذا المبدأ عند (ليتش) يسعى إلى تأسيس الصداقات بين المتحاورين؛ بوصفها أساسًا للتعاون، وقد فرّع عنه قواعد عدة منها: قاعدة اللباقة، وقاعدة السخاء، وقاعدة الاستحسان، وقاعدة التواضع، وقاعدة الاتفاق، وقاعدة التعاطف، فقاعدة اللباقة تهدف إلى رفع كل ما من شأنه أنْ يوقعَ في النزاع أو يمنعَ التعاون، حتّى ولو خالفَ قواعد التعاون عند كرايس؛ فالتعبير الطويل والمستغلق الذي تقضي بِهِ قاعدة اللباقة يقدم على قواعد كرايس التي تنص على الإيجاز والوضوح[٤٩] إلَّا أَنَّ ارتكاز هذا المبدأ على قانون الربح والخسارة، التي تقتضي ربح الغير الذي يقابله خسارة الذات؛ جعل العملَ التخاطبي أشبه ما يكون بصفقة تجارية قوامُها الخدمات التي يقدمها المتكلم للمخاطب؛ فالذي يطلبُ من غيره أمرًا يكون أَقرب إلى ذلك الذي حصل على خدمةٍ منه، والذي يكون قد وقع منه أذى لغيرِهِ، يكون كمن عَليهِ دينُ الاعتذار، وإِنَّ عفوَ هذا الغير عَليهِ كان بمثابة إلغاء لهذا الدّين[٥٠]، وبسبب ارتكاز هذا المبدأ على التقرب جعله ينبني على التظاهر؛ وهو ما جعل طه عبدالرحمن يصوغ مبدأ آخر سمَّاه (مبدأ التصديق)، وقد استمده من التراث والثقافة الإسلامية، وهذا المبدأ هو: (لا تقلْ لغيرك قولاً لا يُصَدِّقُهُ فعلُكَ).

وقوامه عنصران اثنان: أحُدهما: نقلُ القول وهو يتعلق بالجانب التبليغي من المخاطبة، والآخر: تطبيق القول، ويتعلق بالجانب التهذيبي، وقد فرّع طه عبدالرحمن على (مبدأ التصديق) قواعد عدة في جانبه التبليغي، وهذه القواعد قد أخذها من كتاب (أدب الدُّنيا والدِّين) للماوردي وهي[٥١]:

١. أنْ يكون للكلام داعٍ يدعو إليه، إمَّا في اجتلاب نفع وإمَّا دفع ضرر.
٢. أنْ يوظف المتكلمُ الكلامُ في موضعهِ، ويتوخى لَهُ إصابة فرصتهِ.
٣. أنْ يكونَ الكلامُ على قَدْرِ حاجتهِ.
٤. أنْ يتخير اللفظ الذي يتكلمُ بِهِ.

ويرى طه عبدالرحمن أَنَّ هذه القواعد تدور في فلك ما يُسمى بـ (مبدأ التعاون) والقواعد المتفرعة عنه، إلَّا قاعدة واحدة وهي قاعدة (الكيف أو قاعدة الصدق) من خلال المقابلة الآتية[٥٢]:

١. تقوم القاعدة الأولى مقام مبدأ التعاون، والقاسم المشترك بينهما أَنَّ كليهما يشترط تحديد هدفٍ معينٍ للمخاطبة، وإذا خَلَتْ المخاطبةُ من هذا الهدف كانت باصطلاح الماوردي (هُجرًا) أو (هذيانًا).
٢. تقوم القاعدة الثانية مقام قاعدة (العلاقة) التي تقتضي أنْ يكونَ لكلِ مقامٍ مقالٍ يناسبه.
٣. تقوم القاعدة الثالثة مقام قاعدة (الكم) التي تقضي الاكتفاء بما هو ضروري في الخبر، فإذا خرج الكلام عن ذلك بالتقصير سُمَّي باصطلاح الماوردي (حصرًا)، في حين إذا خرج عنها بالتكثير سُمَّي عنده (هَذَرًا).
٤. تقوم القاعدة الرابعة مقام قاعدة (الجبهة)؛ فهي تشترطُ مراعاة صحة المعاني، وفصاحة الألفاظ، وإتباع أساليب الوضوح؛ فإذا خرج الكلامُ عن هذه القواعد كان مختل المعنى مستغلق اللفظ.

أَمّا القواعد المتفرعة عن مبدأ التصديق في جانبهِ التهذيبي، فقد استنبطها طه عبدالرحمن من التراث الإسلامي وهي ثلاث[٥٣]:

١. قاعدة القصد: ومقتضاها: لتتفقد قصدَك في كل قولٍ تقلي بِهِ إلى الغير.
٢. قاعدة الصدق: لتكن صادقًا فيما تنقلُهُ إلى غيرك.
٣. قاعدة الإخلاص: لتكن في تودك إلى الغير متجردًا من أغراضكَ.

ويبدو أَنَّ الوقوف على محاسن المبادئ السابقة ومساوئها هو ما دفع طه عبدالرحمن إلى أنْ يقدم بديلاً لهذه القواعد، وهو مستنبطٌ من التراث الإسلامي؛ وبذلك فقد ((نحا – طه عبدالرحمن – في مجال ظاهرة التخاطب الإنساني منحًى علميًا وشاملاً في الكشف عن

آلياتها والقواعد التي تنضبطُ بها الدلائل فيها، وعلاقاتها بمستعمليها، والمقاصد التي توجه التداول الخطابي بينهم ممارسةً، وتفاعلاً، مستلهمًا في ذلك نظريات الغربيين استلهامًا تأصيليًا ينمُ عن فهمٍ لها ولمرجعياتها، وافقًا عند خصوصياتها، ونقائصها، متمثلاً ومراجعًا لها من خلال مثيلاتها من المفاهيم والآراء عند علماء الإسلام)) (٥٤).

إلَّا أَنَّنا ومن خلال ما تقدم نرى أَنَّ التعديلات التي أُدْخِلتْ على (مبدأ التعاون) وقواعدهِ كان المبرر لها هو أَنَّ هذا المبدأ وقواعدَهُ لا تضبطُ إلَّا الجانب (التبليغي) من التخاطب من دون الجوانب الأخرى، ومنها الجانب التهذيبي، إلَّا أَنَّنا نرى أَنَّ الجانب التهذيبي يمكن أنْ يأتي ضمنًا في قواعد كرايس، لاسِيَّمْا أَنَّ مثل هذه الجوانب قد وردتْ الإشارةُ إليها في بعض عبارات كرايس التي نقلها طه عبدالرحمن محاولاً دفعها من مثل قوله: ((هناك أنواع شتى لقواعد أُخرى، جمالية، واجتماعية، وأخلاقية من قبيل (لتكن مؤدبًا) التي يتبعها عادة المتخاطبون في أحاديثهم، والتي قد تُوّلد معاني غير متعارف عليها)) (٥٥)؛ وقد رأينا أَنَّ القواعد التي ذكرها طه عبدالرحمن تقابل في النتيجة كلُ واحدةٍ منها، واحدةً من قواعد كرايس، وهي تدور في إطار ما يسمى بـ (مبدأ التعاون).

الاستلزام التخاطبي بين اللغة الاعتيادية واللغة الأدبية:

يميزُ فلاسفة أكسفورد، ولاسِيَّمْا (اوستن، وسيرل، وكرايس) بين اللغة الاعتيادية واللغة الأدبية، وبتعبير آخر ميّزوا بين اللغة التي تميلُ على الواقع اليومي، واللغة التي تخرجُ عنه، وتتمردُ عَليهِ؛ وذلك لأَنَّ التداولية عندهم تتعلق بتحليل اللغة الاعتيادية، ودراسة الحياة اليومية، أَمّا الأدب فيستعمل خلافًا لذلك خطابًا تخييليًا يحيلُ على الحياة المتخيّلة؛ لذلك يُفضلُ هؤلاء الفلاسفةُ في تحليلاتهم التداولية اللغة الاعتيادية؛ لأَنَّ هذه اللغة تكون خاضعةً للمعايير التداولية؛ لذلك فقد عَدَّ سيرل مقاييس اللغة الاعتيادية في المجال الأدبي ليست بحقيقية، وإنَّما هي إدعاءات وإيهامات بالفعل الكلامي(٥٦)؛ إذ إنَّ المتكلم ليس مُلزمًا بصدق إخبارهِ الأدبي مثلما هو مُلزمُ بصدقِ إخبارهِ الاعتيادي؛ وذلك يعني أَنَّ اللغة التي تنطبق عليها إجراءات القواعد التداولية يجبُ أنْ تتسم بالمرونة؛ لأَنَّ معاني الكلمات في نظر هؤلاء الفلاسفة ((تتعدد بتعدد استخداماتها في اللغة الاعتيادية، وفي السياقات اللغوية التي تردُ فيها)) (٥٧)؛ فاللغة يُنْظَرُ إليها عند هؤلاء من ((حيثُ كونها جزءًا من الفاعلية الاجتماعية،

وطريقة للسلوك والحياة في المجتمع)) [٥٨]؛ فمعنى الكلمة أو العبارة يكمنُ في كيفية استعمالها اليومي، وذلك ينطبق على اللغة الاعتيادية.

وإذا كانت بعضُ مبادئ الحوار تنطبقُ على اللغة الشعرية فإنَّ المبادئ الأخرى ((تبقى خاصةً باللغة الاعتيادية ولا تنطبقُ على اللغة الشعرية، بل أَنَّ طبيعة الشعر مناقضة لها؛ فمبدأ الإخبار أو الكمية يخرقهُ الشعر الذي هو عبارة عن تراكم صوتي تركيبي ومعنوي مع احتياجهِ إلى حساب تأويلي؛ لاستخلاص ما يوحي بِهِ، و(مبدأ الصدق) كذلك ؛ فالشاعر قد يتساءل ولا يريدُ جوابًا، ويأمر ولا يريدُ الاستجابة في الوقت نفسهِ، ولا يتبقى من هذا (المبدأ) إذا أحسنا الظن إلَّا صدق إحساس الشاعر، بل أَنَّه لا ينطبق على كثيرٍ من استعمالات اللغة [...] ومبدأ الترابط يخرقهُ الشعر بوساطة التشبيه، والاستعارة المؤديين إلى تعدد التشكالات)) [٥٩].

إنَّ مبادئ المحادثة والحوار التي وضعها كرايس قد ظهرت ثغراتها على مستوى اللغة الاعتيادية، والحوار المباشر، فمن باب أولى أنْ لا تتمكن من التحكم في الخطاب الشعري الذي يخرق العرف اللغوي الواقعي[٦٠].

لقد نادى (أوستين وسيرل) إلى إخراج اللغة الأدبية من الدراسات اللسانية بشكل مؤقت، وقد كان الهدف من ذلك هو التركيز على تحليل اللغة الاعتيادية، وليست اللغة الشعرية، التي تمثلُ عندهم خطابًا مشوشًا لا يرجعُ إلى أفعال الكلام؛ وهذا يعني أَنَّ المقال الإنجازي سيكونُ فارغًا أو خاليًا إذا نطقَ بِهِ ممثلٌ على الخشبة أو أدْمِجَ في نصٍ شعريٍ[٦١]، وقد ميّزَ سيرل في كتاباته الفلسفية بين اللغة الاعتيادية التي تحيلُ على الواقع وبين اللغة التشويشية اللاجدية واللاعادية، أي بين اللغة الاعتيادية التي تحيلُ على الواقع، وبين أشكال الخطاب التشويشي مثل (الرواية والمسرح)؛ فالمحادثة الاعتيادية هي ما تحتوي على أفعال بالكلام خاضعة لقواعد معنوية وتداولية معيارية أو تكوينية[٦٢].

إلَّا أَنَّه على الرُغّم مما تقدم نلحظ أَنَّ بعض الدارسين من التداوليين العرب، لاسِيَّمْا د. محمد مفتاح – الذي كان لَهُ تصورٌ آخر مخالفٌ لما سبق عند (أوستين وسيرل) – ؛ فهو يرى أَنَّه من الممكن دراسة الخطاب الأدبي في ضوء نظرية الأفعال الكلامية، وفي ضوء التصورات التداولية، معللاً ذلك أَنَّ النص الأدبي وكما يشتملُ على الخيال فإنَّ فيه جزءًا لا بأسَ بِهِ من الواقع؛ لذا نجدُهُ يقول: ((إنَّ هذا الإجماع لا يمنع من مناقشة بعض الأفكار

الواردة في برهنتهم مثل المقابلة بين الادعاء/الواقع، وبين الاعتيادي/اللاعادي، وغيرهما؛ فهي ليست متقابلات متناقضة؛ إذ قد يكون بين المتقابلين طرفٌ محايدٌ، كما أَنَّ برهنة (سورل) لم تشملْ جميع الأنواع الخمسة (الفعل الإخباري، والفعل الأمري، والفعل الإلزامي، والفعل التصريحي، والفعل البوحي الشعوري)، وإنَّما ضربَ مثلاً للإخبار والالتزام)) [٦٣].

ويرى د. محمد مفتاح أَنَّه يمكن التسليم بما قاله سيرل في المثلين من ادعاء لكن لا يمكن التسليم لَهُ بأَنَّ النوع التعبيري فيه ادعاء بل يمكن القول إنَّه واقعي في كل استعمالات اللغة، ولاسِيَّمْا في الشعر، ويرى د. محمد مفتاح أَنَّ ذلك قد أثبتتهُ دراسات كثيرة جعلت الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية من الوظائف الأساسية للغة؛ فالوظيفة الانفعالية أو التعبيرية هي جوهر الشعر، الذي هو عبارة عن توجعٍ وآهات إلى حدٍ كبيرٍ [٦٤].

وبذلك يرى د. محمد مفتاح أَنَّ هناك خلطًا في المفاهيم، فضلاً عن وجود غموض آخر يكمن في التفرقة بين الخيالي/ اللاخيالي، ودلالة الكلمات في كلٍ منهما؛ فهي ليست لها الدلالة الاعتيادية في الخطاب الخيالي؛ إذ إنَّ هذه الثنائية مجحفة أَيضًا؛ فالخطاب الخيالي يكون محتويًا بلاشكٍ على خطٍ واقعي، وعلى هذا، فإنَّ هناك في النص الأدبي ما يُحكمُ بقواعد الخطاب الواقعي، ومنه ما يتمردُ عليها، وقد يتجلى خرقُ العادة اللغوية في أنواع أدبية خاصة مثل: الأدب الفانتازي، وأدب الغرائب والعجائب، وفي بعض النصوص الشعرية الحديثة[٦٥].

وقد خلص (محمد فتاح) إلى أَنَّ هذا الجيل من فلاسفة اللغة ((أبعدَ البحثَ في الأدب مؤقتًا، ولكن (سورل) بدأَ ينفتحُ عَليهِ أخيرًا بوضع مفاهيم إجرائية مقيدة لدراسة النص الأدبي، لاسِيَّمْا في كتابه (المعنى والتغيير) و(المقصدية)))[٦٦].

كما أوضح د. محمد مفتاح أَنَّ ((لدى كرايس مفهوم (التضمن) الذي ينتجُ الفرصةَ للبحث عن التشاكل الجامع وترابط الكلام بعضه ببعض رغم ما يعترضه من انقطاعات وثغرات))[٦٧].

وبذلك نرى أَنَّ ما قدمه بعض النقاد العرب ومنهم د. محمد مفتاح يتميزُ بكونه رأيًا مقنعًا؛ فالاستلزام التخاطبي يشتغل بمرونة عالية مع اللغة الاعتيادية؛ لأَنَّها أكثر واقعية، وتتعلق بالاستعمالات اليومية للغة التي تمتاز بمرونة تعاطيها مع الواقع اليومي، ومن ثم فإنَّ إخضاع هذه اللغة إلى التحليلات الفلسفية يُعَدُّ أمرًا يتناسب مع آليات اشتغالها، في حين أَنَّ

طغيان الجانب الخيالي على اللغة الأدبية يجعلها بعيدة – نوعًا ما – عن التحليل الفلسفي، الذي يحتاج إلى واقع لغوي مرن، لكن مع ذلك يمكن إعمال هذه اللغة الأدبية في قواعد المحادثة؛ نظرًا لما تشتملُ عَليهِ هذه اللغة من واقعية في بعض جوانبها؛ مما يسهل تطبيق نظرية الاستلزام التخاطبي عليها.

الخاتمة:

وأخيرًا، فإنَّ مصطلح الاستلزام التخاطبي يُعَدُّ من المصطلحات التداولية الحديثة التي ترسخت على يد فلاسفة اللّغة الاعتيادية، ولاسِيَّمَا عند الفيلسوف الانكليزي بول كرايس، الذي حاول أَنْ يربطه بأساليب الحوار والمحادثة التي تقوم على مبدأ عام سمّاه بـ (مبدأ التعاون) الذي فرّع عنه قواعد أربعاً تحاول ضبط الحوار وتقنينه، وإنَّ خرق هذه القواعد هو الذي يولد الاستلزام التخاطبي مع افتراض التمسك بمبدأ التعاون، وهو يشتغل على آليات الحوار الاعتيادي بشكل أوسع من غيرهِ، مع الاهتمام بمقاصد المتكلمين، فضلاً عن مراعاة النظام اللّغوي، والسياقات اللّغوية التي يرد بها؛ فاللغة الاعتيادية التي تشتغل عليها هذه النظرية تمتاز بمرونة عالية؛ بوصفها أكثر واقعية من غيرها؛ لأَنَّها تتعلق بالواقع اليومي للتخاطب؛ وهي بذلك تنسجم مع الفلسفة التحليلية، التي تشتغل عليها هذه النظرية، إلَّا أَنَّه واستنادًا إلى بعض الدراسات النقدية فإنَّ هذه النظرية يمكن أَنْ تشتغل عَلَى مستويات لّغوية أعلى من اللّغة الاعتيادية؛ لاحتوائها عَلَى جوانب واقعية تشتغل عَلَى آليات التحليل الفلسفي الذي تقوم عليه نظرية الاستلزام التخاطبي.

Abstract

In the Comprehension of the Conversational Implication Theory

A Paper extracted from A Ph.D. Dissertation

Keyword: cultural context

Supervisor

Asst. Prof.Dr. Khalid Sahar Muhee ***Ph D. Candidate***

Al-Mustansriyah University, College ofArts ***Anmar ibrahim Ahmed***

This study attempts to deal with the concept "conversational implication theory" revealing its concept "implication " and its connotation. Actually it has been found that the conversational implication is the most accurate concept used in the pragmatic studies field than the use of the concept" conversational requirement .The term "implication " or "implicature" may involve the meaning of requirement or necessity .The study deals with the sources and the reasons from which this term derived "conversational implication" .The research also shows that the analytical tendency which is interested in the philosophy of the language is the closer tendency from which this theory has been derived to the real usage .Such tendency has a great influence on pail Grice who firmly established the philosophy of language especially his analysis of the meaning of the "addresser "or what is labeled as " intentionality theory of meaning "from which the "implication theory "has been derived latterly with all its rules in cooperation and the conversational principles needed .This study shows many Arab critics ' views which criticize this theory since it concerned with the everyday language not the literary language which in turn based on the imagination being far from the everyday life and reality .

الهوامش:

(١) The American Heritage Dictionary of the English language 3rd edition (implicate).

(٢) Implicature Laurence R. Horn, in the Hanbook of pragmatics. Edited by: Laurence R. Horn and Gregory ward, Blackwell, U.S.A, 2006.

(٣) يُنْظَرُ: المصدر نفسه، ويُنظَر كذلك:
Pramatics. Stephen C. Levinson Cambridge university press, UK, 1983, p.100.

(٤) يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٨٨.

(٥) المكان نفسه.

(٦) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨٩.

(٧) المخطط من عمل الباحث.

(٨) يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر اللساني: ٨٩.

(٩) يُنْظَرُ: أشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري (بحث)، محمد السيد، مجلة فكر ونقد، العدد٢٥، يناير، ٢٠٠٥: ١٠٥-١٠٦.

(١٠) يُنْظَرُ: مداخلات لسانية (مناهج ونماذج): ٣٩.

(١١) يُنْظَرُ: د. محمد مفتاح العلوم: ٥٢٣-٥٢٤.

(١٢) يُنْظَرُ: التداوليات علم استعمال اللغة: ٢٩٣ وما بعدها.

(١٣) يُنْظَرُ: الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري من التجريد إلى التوليد: ٣/٣٢٦ وغيرها.

(١٤) يُنْظَرُ: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا (أطروحة دكتوراه): ١١٢.

(١٥) نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، (بحث)، نعمان بوقرة، مجلة اللّغة والأدب، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، الجزائر، العدد١٧، ٢٠٠٦: ١٧٠.

(١٦) عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج: ٦٥.

(١٧) الحوار ومنهجية التفكير النقدي: ١٢٣.

(١٨) يُنْظَرُ: نظرية أفعال الكلام، كيف ننجزُ الأشياء بالكلمات: ٧.

(١٩) المصدر نفسه: ٣٩.

(٢٠) يُنْظَرُ: الأمر والنهي في اللغة العربية: ١٣٨.

(٢١) يُنْظَرُ: نظرية أفعال الكلام، كيف ننجز الأشياء بالكلمات: ١٠٨ وما بعدها.

(٢٢) يُنْظَرُ: نظرية أفعال الكلام، كيف ننجز الأشياء بالكلمات: ١٥٦.

(٢٣) يُنْظَرُ: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، الاستلزام التخاطبي أَنَّموذجًا، (أطروحة دكتوراه): ٥٧.

(٢٤) النظرية المنطقية عند كارناب دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والعلم والفلسفة: ٩٤.

(٢٥) عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج: ٦٩.

(٢٦) يُنْظَرُ: النظرية المنطقية عند كارناب، دراسة فلسفية لجدل العلاقة بين المنطق والعلم والفلسفة: ١٦٤-١٦٥.

(٢٧) التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: ٢٢-٢٣.

(٢٨) يُنْظَرُ: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد: ٣٥ وما بعدها.

(٢٩) الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: ١٠.

(٣٠) المكان نفسه.

(٣١) يُنْظَرُ: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس: ١٣

(٣٢) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ١٧.

(٣٣) يُنْظَرُ: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٣.

(٣٤) يُنْظَرُ: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، الاستلزام التخاطبي أنموذجًا، (أطروحة دكتوراه): ١١٥.

(٣٥) يُنْظَرُ: Paul Grice, Studies in the way of words: 24,

نقلاً عن: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: ٩٦.

(٣٦) يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر اللساني: ٢٨٣، ومفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب: ٤٣-٤٤.

(٣٧) الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: ٩٨.

(٣٨) يُنْظَرُ: Paul Grice, Studies in the way of words: 24,

نقلاً عن: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٩-١٠٠، والتداولية من أوستين إلى غوفمان: ٨٤-٨٥.

[٣٩] الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة، إلى وضع القوانين الضابطة لها: ١٠٠-١٠١.

[٤٠] يُنْظَرُ: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٦.

[٤١] يُنْظَرُ: التداولية عند العلماء العرب، (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: ٣٣-٣٤.

[٤٢] يُنْظَرُ: الحوار ومنهجية التفكير النقدي: ١٣١.

[٤٣] يُنْظَرُ: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٧.

[٤٤] يُنْظَرُ: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٥.

[٤٥] يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٣٣.

[٤٦] يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٤٠-٢٤١.

[٤٧] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٤٢.

[٤٨] يُنْظَرُ: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: ١٠٨.

[٤٩] يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٤٧.

[٥٠] يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٢٤٩.

[٥١] أدب الدُّنيا والدِّين: ١٧٠.

[٥٢] يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٤٩-٢٥٠.

[٥٣] يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٥٠.

[٥٤] المنطق التداولي عند طه عبدالرحمن وتطبيقاته، (بحث)، آمنة بلعلي، مجلة اللّغة والأدب، ملتقى علم النَّص، جامعة الجزائر، العدد١٧، ٢٠٠٦: ٢٧٨.

[٥٥] يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ٢٣٩.

[٥٦] يُنْظَرُ: المكان نفسه.

[٥٧] المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا: ٢١.

[٥٨] المصدر نفسه: ٣٠.

[٥٩] تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التناص: ١٤٣.

[٦٠] يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ١٤٣-١٤٤.

[٦١] يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ١٤٤.

[٦٢] يُنْظَرُ: تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية الخطاب: ١٤٤.

[٦٣] تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التناص: ١٤٥.

[٦٤] يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ١٤٦.

[٦٥] يُنْظَرُ: المكان نفسه.

[٦٦] المصدر نفسه: ١٤٦.

[٦٧] تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التناص: ١٤٦.

المصادر والمراجع:

- أدب الدُّنيا والدّين، عَلِيّ بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (ت٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبدالهادي ابن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.
- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠٠م.
- أشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري (بحث)، محمد السيدي، مجلة فكر ونقد، العدد٢٥، يناير، ٢٠٠٥م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م.
- الأمر والنهي في اللّغة العربية، نعيمة الزهيري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٧م.
- تحليل الخطاب الشعري – إستراتيجية التناص –، د. محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.
- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، صلاح إسماعيل، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- التداوليات، علم استعمال اللّغة، إعداد وتقديم: د. حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- الحوار ومنهجية التفكير النقدي، حَسّان الباهي، إفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٤م.

- الخطاب اللساني العربي – هندسة التواصل الاضماري (من التجريد إلى التوليد)، ثلاثة أجزاء، د. بنعيسى عسو أزابيط، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
- عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق، المغرب، د.ط، ٢٠٠٦م.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، ط٢، ٢٠٠٦م.
- مداخلات لسانية (مناهج ونماذج) سلسلة دراسات وأبحاث، رقم ٢٦، شركة الطباعة، مكناس – المغرب، د.ط، ٢٠٠٨.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا (أطروحة دكتوراه)، ليلى كادة، قسم اللّغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر – باتنة، إشراف: أ.د. بلقاسم دفة، ٢٠١٢.
- المنطق التداولي عند طه عبدالرحمن وتطبيقاته (بحث)، آمنة بلعلى، مجلة اللّغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، العدد١٧، ٢٠٠٦م.
- نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي ساندرس، ترجمة: د. خالد محمود جمعة، المطبعة العلمية، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.
- نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجزُ الأشياء بالكلام، جون أوستين، ترجمة: عبدالقادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، ط٢، ٢٠٠٨م.
- نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- النظرية المنطقية عند كارناب دراسة لجدل العلاقة بين المنطق والفلسفة، منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، د.ط، ٢٠٠٨م.